Current Studies in Nahj-ul-Balaghah Open Access

Vol. ۹, No. ۱, (Issue ۱۷) Autumn & Winter ۲۰۲۵: ۲۷-٤٤
DOI: ۱۰,۳۰٤۷۳/anb.۲۰۲٦,۷٥۳٤۸,۱٤٦۰

ORIGINAL ARTICLE

# An Analysis of Conflict of Interest Cases and an Exploration of their Underlying Causes, Emphasizing the Teachings of Nahj-ul-Balaghah

**Naser Sadeghian[۱*], Sohrab Morovati[۲], Seyed MohammadReza Hoseininia[۳]**

۱. Instructor of the Department of Islamic Education, Payam Noor University, Tehran, Iran
۲. Department of Quran and Hadith Sciences, Faculty of Theology, Ilam University, Ilam, Iran
۳. Department of Quran and Hadith Sciences, Faculty of Theology, Ilam University, Ilam, Iran.

Correspondence:
Naser Sadeghian
Email: n.sadeghian@pnu.ac.ir

Received: ۰۱ Aug ۲۰۲٥
Accepted: ۱٥ Sep ۲۰۲٦

**How to cite**
Mohases, M. & Babapour Golafshani, M.M. (۲۰۲٥) An Analysis of Conflict of Interest Cases and an Exploration of their Underlying Causes, Emphasizing the Teachings of Nahj-ul-Balaghah. *Current Studies in Nahj-ul-Balaghah*, ۹(۱), ۲۷-٤٤.
(DOI: ۱۰,۳۰٤۷۳/anb.۲۰۲٦,۷٥۳٤۸,۱٤٦۰)

**ABSTRACT**

Nahj al-Balagha, as a treasure trove of religious and ethical teachings and a key source after the Holy Quran, is considered an effective and valuable tool for understanding and addressing various challenges, especially conflicts of interest. Conflict of interest, as one of the fundamental problems in recent decades, has led to corruption and injustice, causing severe damage to individuals, communities, and governing systems. Therefore, the main question is: what are the instances of conflict of interest from the perspective of Nahj al-Balagha, and what are the grounds for their occurrence and the effective components in their creation? This article, aiming to identify and explain the instances of conflict of interest from the perspective of Nahj al-Balagha, examines the grounds for its occurrence in the behavior of historical Islamic figures such as Zubayr ibn al-Awam, Abdullah ibn Qays (known as Abu Musa al-Ash'ari), and Ziyad ibn Abih. To achieve this goal, and using a descriptive-analytical method, Alavi teachings have been cited. The research findings show that Nahj al-Balagha extensively addresses instances of conflict of interest and identifies three key factors as the grounds for such conflicts: divine tests that place humans in situations of choice through satanic temptations and carnal desires (selfish inclinations); personal greed and extravagance that lead to prioritizing private interests over public welfare; and arrogance and self-superiority that hinder accepting truth and performing duties responsibly. The results of this research indicate that conflict of interest is a widespread phenomenon people face continually throughout their lives. Nahj al-Balagha, by outlining the factors of its formation and the grounds for its occurrence, offers guidance for managing these conflicts.

**KEYWORDS**

Imam Ali, Nahj-ul-Balaghah, Conflict of Interest, Governance, Examples of conflict of interest.

Copyright © ۲۰۲٥ The Authors. Published by Payame Noor University.
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial ٤,۰ International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/٤,۰/). Non-commercial uses of the work are permitted, provided the original work is properly cited.

دراسات حديثة في نهج البلاغة

السنة التاسع، العدد الأول (المتوالي ١٧) خريف و شتاء ١٤٠٤ش/ ١٤٤٧ق. (٢٧-٤٤)

DOI: ١٠,٣٠٤٧٣/anb.٢٠٢٦,٧٥٣٤٨,١٤٦٠

«مقاله پژوهشی»

# تحليل مصاديق تعارض المصالح وتبيين عوامل بروزه مع التأكيد على تعاليم نهج البلاغة

**ناصر صادقيان[١*]، سهراب مروتی[٢]، سيد محمد رضا حسينی‌نيا[٣]**

١ مُحاضِر، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة بيام نور، طهران، إيران.

٢. أستاذ، قسم علوم القرآن والحديث، كلية اللاهوت، جامعة إيلام، إيلام، إيران.

٣. أستاذ مشارك، قسم علوم القرآن والحديث، كلية اللاهوت، جامعة إيلام، إيلام، إيران.

المؤلف المسؤول:
ناصر صادقيان

بريد االكتروني: n.sadeghian@pnu.ac.ir

تاريخ القبول: ١٤٤٧/٠٢/٠٧
تاريخ الاستلام: ١٤٤٨/٠٤/٠٣

**إرسال الاستشهاد إلى:**
صادقيان، ناصر؛ مروتی، سهراب و حسينی‌نيا، سيد محمدرضا. (١٤٤٧). تحليل مصاديق تعارض المصالح وتبيين عوامل بروزه مع التأكيد على تعاليم نهج البلاغة. *دراسات حديثة في نهج‌البلاغة*، ٩(١)، ٢٧-٤٤.
(DOI: ١٠,٣٠٤٧٣/anb.٢٠٢٦,٧٥٣٤٨,١٤٦٠)

**المخلص**

يُعدّ نهج البلاغة، بوصفه كنزًا من التعاليم الدينية والأخلاقية ومصدرًا محوريًّا بعد القرآن الكريم، أداةً فاعلةً ونافعةً لفهم مختلف التحدّيات وإدارتها، ولا سيّما تعارض المصالح. ويُعَدّ تعارض المصالح من أبرز التحدّيات الجوهريّة في العقود الأخيرة، إذ أسهم في تفشّي الفساد والظلم، مخلِّفًا أضرارًا بالغةً لا يمكن تداركها على الأفراد والمجتمعات والأنظمة الحاكمة؛ ومن ثمّ فإنّ السؤال المحوريّ هو: ما مصاديق تعارض المصالح من منظور نهج البلاغة؟ وما العوامل التي تُهيّئ لبروزه والمكوّنات المؤثّرة في نشأته؟ تسعى هذه المقالة إلى التعرّف على مصاديق تعارض المصالح وتبيينها من منظور نهج البلاغة، من خلال تتبّع عوامل بروزه في سلوك شخصيّات تاريخيّة إسلاميّة، من أمثال: الزُّبير بن العوّام، وعبد الله بن قيس المعروف بأبي موسى الأشعريّ، وزياد بن أبيه. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ، مستندةً إلى التعاليم العلويّة. وقد كشفت نتائج البحث أنّ نهج البلاغة تناول مصاديق تعارض المصالح على نحوٍ موسّع، محدِّدًا ثلاثة عوامل محوريّة تُمهِّد لبروزه، هي: الابتلاءات الإلهيّة التي تضع الإنسان أمام خياراتٍ صعبة من خلال وساوس الشيطان ونزعات النفس (هوى النفس)، وحبّ الدنيا والاستئثار الذي يُفضي إلى تغليب المصالح الخاصّة على المصالح العامّة، والاستكبار والتعالي الذي يحول دون قبول الحقّ وأداء الواجب بمسؤوليّة. وتُظهر نتائج هذا البحث أنّ تعارض المصالح ظاهرةٌ شاملةٌ يواجهها الإنسان باستمرارٍ في مسيرته الحياتيّة، وأنّ نهج البلاغة، من خلال بيانه لعوامل تشكّل هذه الظاهرة وخلفيّات بروزها، يقدّم حلولًا عمليّةً لإدارة هذه التعارضات.

**الكلمات الدليلية:**
الإمام علي (عليه السلام)، تعاليم نهج البلاغة، تضارب المصالح، الحوكمة، حالات تضارب المصالح.

حق نشر هذه الوثيقة يعود لمؤلفيها. ١٤٤٧. ناشر هذه المقالة هو جامعة بيام نور.

تم نشر هذه المقالة بموجب الشهادة التالية ويسمح بأي استخدام غير تجاري لها بشرط االستشهاد بالمقالة بشكل صحيح وبما يتوافق مع الشروط المذكورة في العنوان أدناه.
Creative Commons Attribution-NonCommercial ٤,٠ International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/٤,٠/)

**المقدمة**

يُعد تضارب المصالح أحد أكثر التحديات الأخلاقية والإدارية تعقيداً في المجالات الفردية والاجتماعية، والذي ظل دائماً في بؤرة اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات العلمية. تحدث هذه الظاهرة عندما تتعارض المصالح الفردية أو الجماعية لأصحاب المسؤوليات المهنية مع المصالح العامة. ومن الناحية المفاهيمية، ينبغي التمييز بوضوح بين تضارب المصالح والفساد: إذ ينشأ تضارب المصالح عندما تتوفر إمكانية استغلال المنصب أو الموقع؛ في حين يتحقق الفساد عندما يُمارس هذا الاستغلال على نحو فعلي. وبناءً على ذلك، فإن وجود تضارب المصالح بحد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى الفساد، إلا أن أي شكل من أشكال الفساد يتشكل ضمن إطار حالة تضارب المصالح. وهذا التمييز الجوهري يُبيّن أن تضارب المصالح شرط لازم لحدوث الفساد، ولكنه لا يُعد شرطاً كافياً. (غفاري وعلي محمدزادة، ١٤٠١: ٤٧٣؛ سروش فر، ١٣٩٩؛ برهيزكار ورزقي، ١٣٩٦).

تتجاوز تداعيات تضارب المصالح مجرد التحديات الأخلاقية الفردية، إذ يمكن أن تفضي إلى تراجع الشفافية والعدالة والكفاءة في المنظمات والمؤسسات الحكومية. وعلى المدى الطويل، تفضي هذه الظاهرة إلى تفشي الفساد الهيكلي وتراجع ثقة الجمهور بالمؤسسات الحاكمة (سبنس[١]: ٢٠٠٤). وفي المجتمعات الحديثة، يُعد تضارب المصالح، لا سيما في القطاعات الحيوية والحساسة كالصحة والحوكمة والأعمال، أحد أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق حوكمة فعالة وعادلة (رجائي، ١٣٩٨: ٣٣٧؛ يونسي وآخرون، ١٤٠٢: ٢٧٥). وفي مجال الحوكمة، يُشار إلى تضارب مصالح السياسيين مع المصالح العامة بوصفه أحد العوامل الجوهرية المؤدية إلى الفساد الهيكلي وتردي كفاءة الأجهزة الإدارية. أما في قطاع الأعمال، فيمكن لتضارب مصالح مديري الشركات مع المساهمين أن يفضي إلى اتخاذ قرارات جائرة وتراجع قيمة الأسهم (إبراهيمي وآخرون، ١٤٠٣: ٥٨٤). ينقسم تعارض المصالح إلى ثلاثة أنواع: فعليّ، ومحتمل (كامن)، وظاهريّ. ينشأ تعارض المصالح الفعليّ عندما يُوضع الفرد في موقفٍ تؤثر فيه مصالحه الشخصية على قراراته المهنية، وهو أمرٌ يتجلّى عادةً في لحظات اتخاذ القرار. أمّا تعارض المصالح المحتمل فيُطلَق على الحالات التي قد تتعارض فيها مستقبلاً المصالحُ الشخصية لأحد المسؤولين الحكوميين مع واجباته المهنية؛ والفرق بين هذين النوعين يكمن في توقيت الوقوع، إذ يتزامن التعارض الفعليّ مع نشوء حالة التعارض ذاتها، في حين يرتبط التعارض المحتمل بالمستقبل (ديفيز وسنايد[٢]، ١٩٨٢). وأخيرًا، يتحقّق تعارض المصالح الظاهريّ حين يبدو أنّ الفرد متورّطٌ في تعارض مصالح، في حين أنّ الأمر ليس كذلك على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، قد يجد مديرٌ مساهمٌ في شركة نفسه في موقفٍ تتعارض فيه مصالحه الشخصية مع المصالح العامة للشركة. فقد تشمل مصالحُه الشخصية تحقيقَ أرباحٍ مادية، مباشرة أو غير مباشرة، ناجمة عن عقود الشركة أو قراراتها، في حين تشمل المصالحُ العامة للشركة الحفاظَ على الشفافية في اتخاذ القرار، وتحقيقَ العدالة، وضمانَ التنمية المستدامة لصالح جميع المساهمين. وإذا أُعفي هذا المدير من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلّقة بالعقود المرتبطة بالشركة بموجب اللوائح الداخلية، فإنّ هذا الإجراء يهدف إلى الحيلولة دون وقوع تعارض المصالح. إذ إنّ تقييد دور هذا المدير في صنع القرارات ذات الصلة بالمجال الذي يملك فيه مصالح شخصية يضمن أن تكون القرارات المتّخَذة في صالح الشركة وجميع مساهميها، ويحول دون أيّ استغلالٍ محتمل. ويجسّد هذا النهج، بما يحفظه من ثقةٍ عامة ويُلزم به من مقتضيات قانونية، حمايةً فاعلةً لمصالح الشركة والمساهمين، ويقدّم نموذجًا جليًّا وشفّافًا لإدارة تعارض المصالح (واثقي بادي وآخرون، ١٤٠١: ١٦٣). تُقدِّم التعاليم الدينية والأخلاقية، ولا سيّما ما ورد في نهج البلاغة، إطارًا قِيَميًّا ثمينًا لتصميم نماذج إدارة تعارض المصالح في المجتمعات الإسلامية. فقد أكّد الإمام عليٌّ (عليه السلام) في خُطَبه ورسائله على مبادئَ تنسجم تمامَ الانسجام مع مفاهيم الحوكمة الرشيدة في الإدارة الحديثة[٣]. فعلى سبيل المثال، نَهى (عليه السلام) في عهده إلى مالك الأشتر وُلاتَه وعُمَّالَه عن الانخراط في

١. Spence: ٢٠٠٤

٢. Davis & Snead, ١٩٨٢

٣. تتمثّل الحوكمة الرشيدة في نظام حكمٍ يقوم على أبعادٍ متعدّدة، تشمل المساءلة أمام أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، والاستقرار السياسي، وغياب العنف والجريمة والإرهاب، وكفاءة الدولة وفاعليتها، وعدم إقرار قوانين تعسفية، وسيادة القانون. كما ينبغي أن تكون مكافحة الفساد في مثل هذا النظام قابلةً للقياس والرصد (هاي، ١٣٨٧: ١٦٥).

أنشطةٍ اقتصادية خاصة تتعارض مع مسؤولياتهم العامة، كما شدّد على ضرورة مساءلة الحكّام أمام الرعيّة (الرسالة: ٥٣؛ فلاح سلوكلايي، ١٣٨٤؛ منتظري وآخرون، ١٣٩٧).

وهذه التعاليم ليست مجرّد وثائق تاريخية فحسب، بل هي مرجعٌ عمليٌّ يمكن أن يستند إليه المديرون المعاصرون في ممارساتهم الإدارية. فبتأكيدها على العدل والتنزّه عن طلب الدنيا، تُشكّل هذه التعاليم أرضيةً صلبةً لإدارةٍ فاعلةٍ لتعارض المصالح في المؤسّسات والهيئات المعاصرة.

**بيان المشكلة**

يُعدّ نهج البلاغة، بوصفه ثاني أهمّ مرجعٍ دينيٍّ معتبر بعد القرآن الكريم، مجموعةً فريدةً لا نظير لها من التعاليم المتّصلة بالحوكمة الرشيدة، والأخلاق الفردية، والإدارة الاجتماعية، بحيث يمكن أن يُشكّل إطارًا تحليليًّا قِيَميًّا للتصدّي لظواهرَ معقّدة من قبيل تعارض المصالح. وتسعى هذه الدراسة، من خلال استقصاء مصاديق تعارض المصالح وبيان أسباب نشوئه، إلى تقديم مقاربةٍ شاملة لمعالجة هذه الإشكالية بالاستناد إلى التعاليم العلويّة. فعلى سبيل المثال، يُحذّر الإمام عليٌّ (عليه السلام) في نهج البلاغة من استغلال الخواصّ لمواقع النفوذ والسلطة، ومن تأثير المصالح الشخصية في مسارات اتخاذ القرار، مؤكّدًا أنّ مثل هذا المسلك لا يُخلّ بالعدالة الاجتماعية فحسب، بل يقوّض أيضًا أسس الثقة العامّة. وفي الوقت ذاته، يُدين (عليه السلام) التعلُّقَ بالدنيا بوصفه الأرضيةَ الرئيسة لنشوء التعارضات، ويُشدّد على إعلاء المصالح الجماعية، مُقدِّمًا آلياتٍ من قبيل الإنفاق وتعزيز التقوى بوصفها محاورَ أساسيةً لإدارة هذه الظاهرة (الرسالة: ٥٣؛ الخطبة: ٢١٦).

وعلى الرغم من الثراء المفاهيمي الذي يتّسم به نهج البلاغة في مقاربة هذا الموضوع، فإنّ الدراسات التي تناولت استخراج مصاديق تعارض المصالح وتحليل عوامل تشكُّله في إطار التعاليم العلوية لا تزال محدودةً ومنهجيتها غير منتظمة. وقد أفرز هذا القصور البحثي، ولا سيّما في المجتمعات ذات الجذور القِيمية الراسخة في التعاليم الدينية، تحدياتٍ نظريةً وعمليةً بالغةَ الأثر في ميدان الحوكمة والإدارة.

ومن هنا ينطلق السؤال المحوري لهذه الدراسة: ما المصاديق التي يعكسها نهج البلاغة لتعارض المصالح على المستويين الجزئي (الفردي) والكلّي (الحكومي)؟ وما الأرضيات التي تُفضي إلى نشوئه استنادًا إلى التعاليم الأخلاقية للإمام عليٍّ (عليه السلام)؟ وتُشير النتائج الأوّلية إلى أنّ عواملَ من قبيل الابتلاء الإلهي، ووسوسة الشيطان، وهوى النفس، والتعلُّق بالدنيا، تُشكّل النواةَ المركزية لعوامل تشكُّل التعارضات في الفكر العلوي. وتعتمد هذه الدراسة في مرحلتها الأولى المنهجَ الوصفيَّ التحليلي لإعادة تعريف مفهوم تعارض المصالح في ضوء نصوص نهج البلاغة، ثم تنتقل في مرحلتها الثانية إلى بحث المصاديق العينية وأرضيات نشوئه.

**الدراسات السابقة**

أُجريَت حتى الآن دراساتٌ عديدة حول تعارض المصالح، ويُشار فيما يلي إلى بعض نماذجها لتبيان وجه التمايز الذي تنفرد به الدراسة الحالية:

جان برنار أوبي (٢٠١٤): يتناول في كتابه «الفساد وتعارض المصالح» مختلف أبعاد الفساد وتعارض المصالح على الصعيد الدولي بدراسة شاملة. ويستعين هذا الكتاب بمقاربة مقارنة لاستعراض تجارب الدول والمؤسسات الدولية في ميدان الوقاية من الفساد ومكافحته، ويحلل بدقة التحديات والحلول المتاحة في هذا الصدد.

يحيى مرتب وآخرون (١٤٠٠): يتناولون في كتابهم «تعارض المصالح في القطاع العام» التحديات المتصلة بتعارض المصالح في القطاع العام بدراسة دقيقة، ويقدمون حلولاً للإدارة الفاعلة لهذه الإشكاليات. غير أنّ هذا المؤلَّف لم يتعرض للتعاليم الإدارية للإمام علي (عليه السلام) ولا للمبادئ العلوية المتصلة بهذا الموضوع.

داود منظور (١٣٩٨.): يتناول في مقالته المعنونة «دور الشفافية في الحدّ من تعارض المصالح ومكافحة الفساد» العلاقةَ بين الشفافية والحدّ من تعارض المصالح، فضلاً عن إضعاف ظاهرة الفساد. وتقدم هذه المقالة، من خلال تحليلها للأرضيات القائمة لتعارض المصالح في البلاد، حلولاً لتعزيز مستوى الشفافية.

سعيد سياه بيدي كرمانشاهي (١٤٠٠): يدرس في مقالته «الأسس الفقهية لتعارض المصالح» القواعدَ والأسس الفقهية المتصلة بإدارة تعارض المصالح.

سيد عباس بريزكاري (١٣٩٦.): يتناول في مقالته «تعارض المصالح: التصنيف ودراسة المفهوم» تحليلَ وتصنيفَ شتى أنواع تعارض المصالح، كما يدرس مسألة تعارض المصالح في النصوص الإسلامية والتاريخ.

داود آنا مراد نجاد (١٤٠٠هـ): يتناول في مقالته «ضرورة التشريع في إدارة حالات تعارض المصالح» دورَ التشريع وأهميتَه في إدارة مثل هذه الحالات، ويحلل أثر القوانين في تحسين العمليات المتصلة بإدارة تحديات تعارض المصالح.

**الضرورة وأهمية البحث**

يُعدّ نهج البلاغة من المتون الإسلامية التأسيسية، إذ يتضمن تعاليمَ عميقة في شتى القضايا التي طالما كانت موضعَ تحليل الباحثين والدارسين. غير أنّ ندرة الدراسات المنهجية في استخراج مصاديق تعارض المصالح من هذا الكنز الفكري تُبرز ضرورةَ إجراء البحث الحالي. فتعارض المصالح، بوصفه الجذرَ الأصيل للفساد الإداري والسياسي، يمكن أن يُفضي إلى عدم المساواة، وضعف الأداء، وتآكل الثقة العامة. وتركّز هذه الدراسة على كلام الإمام عليٍّ (عليه السلام)، فتعمل على تحديد مصاديق تعارض المصالح في نهج البلاغة وتحليلها، ثم تنتهي إلى رصد أرضيات نشوء هذا التحدّي وعوامل تشكّله وتحليلهما.

يُبيّن الإمام عليٌّ (عليه السلام) في نهج البلاغة عواملَ تشكُّل تعارض المصالح، من قبيل التعلُّق بالدنيا، وهوى النفس، والوساوس الشيطانية، والابتلاءات الإلهية، كما يطرح حلولاً عمليةً كالإيمان والتقوى. وهذه التعاليم لا تصلح نموذجًا أخلاقيًّا فحسب، بل تُشكّل أيضًا استراتيجيةً إداريةً يمكن توظيفها في مواجهة تعارض المصالح على المستويين الفردي والاجتماعي. وتتصدّى الدراسة الحالية، من خلال مقاربةٍ تجميعية لهذه العوامل، لبيان الأبعاد الفردية والاجتماعية لتعارض المصالح، وتُبرهن على أنّ الاستناد إلى نهج البلاغة يمكن أن يُسهم في تصميم نماذجَ إداريةٍ فاعلة. وفي المحصّلة، تُعدّ تعاليم نهج البلاغة، ولا سيّما في هذا الميدان، مصدرًا غنيًّا ومُلهمًا للباحثين، إذ تُعينهم على التحليل العلمي وتقديم حلولٍ عملية للتعرف على عوامل تشكُّل التحديات المعاصرة.

## الإطار النظري

### تعريف تعارض المصالح

على الرغم من البداهة الظاهرية لتعارض المصالح، إلا أنّه يظلّ مفهومًا متعدد الأبعاد ومعقّدًا، ويُعزى أحد الأسباب الرئيسة لذلك إلى تعدّد أنواعه وأشكاله ومواطن بروز هذه المعضلة. ويتّسم هذا المفهوم بطبيعة متعدّدة الجوانب (سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية وقانونية)، مما أثار حوله الكثير من الجدل والالتباس فيما يخصّ تعريفه (دشتي، ١٤٠٢: ٢٥٨).

يشير تعارض المصالح، في أكثر مستوياته جوهرية، إلى الحالة التي يخلق فيها التضارب والتعارض بين المصالح الشخصية للفرد ومسؤولياته المهنية إمكانية التأثير على حكمه وتنفيذ مهامه بنزاهة وحياد. وقد يكون هذا التأثير فعليًا أو محتملًا، وإنّ مجرّد وجود حالة التعارض يتطلّب إدارةً دقيقة. وقد تجلّى هذا التعريف العام في صيغٍ متنوعة داخل المصادر العلمية. فعلى سبيل المثال، عرّف بعض الباحثين تعارض المصالح بأنّه الحالة التي تؤثر فيها المصالح الشخصية أو الخاصة للفرد على أدائه المحايد لمهامه المهنية بوصفه مسؤولًا حكوميًا أو موظفًا أو وكيلًا. ويُقدّم هذا التعريف التعارضَ بوصفه حالةً واقعية وملموسة تتطلّب إدارةً دقيقة (ماكلين، وأسالي، وماكنزي، ٢٠١٣: ٧)[١]. وفي تعريفٍ آخر، يُشدَّد على الحالة التي تؤثر فيها المصالح الشخصية للفرد على أدائه السليم لمهامه تجاه المسؤوليات العامة أو المنصب الخاص الذي يشغله. فعلى سبيل المثال، يُعدّ الطبيب الذي يملك حصةً كبيرةً من أسهم شركة أدوية معيّنة، والذي قد يقع بسبب ذلك في تعارضٍ لدى وصفه للأدوية بين مصلحته الشخصية (زيادة أرباح الأسهم) ومسؤوليته المهنية (وصف أفضل علاج للمريض)، مثالًا جليًّا على هذا التعريف. وهنا يواجه الطبيب عدّة أصحاب مصلحة مستقلّين: المريض (الحصول

١. Mclean, Assaly, & Mackenzie, (٢٠١٣: ٧).

على أنسب دواء)، والنظام الصحي (التوزيع الأمثل للموارد)، ونفسه (تعظيم مصلحته الشخصية). وهذا التعدّد في أصحاب المصلحة وتمايز مصالحهم يُجسّد بالضبط جوهر تعارض المصالح، وليس حالة صاحب المصلحة الواحد. وفي مثل هذه الحالات، يواجه الأداء المحايد للمهام تحدياتٍ جمّة، وقد تتأثر القرارات المهنية للفرد بمصالحه الشخصية؛ وهو أمرٌ يستوجب إدارةً دقيقة وصياغة سياساتٍ شفّافة (كارسون، ١٩٩٤)[١]. كما أنّه، وفق رؤية منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٣)[٢]، يحدث تعارض المصالح حين تؤثر المصالح الشخصية لأحد المسؤولين العموميين تأثيرًا غير سليم على أداء مهامه الرسمية (مرتب وآخرون، ١٤٠٠: ٥٨). وتُظهر الدراسة المقارنة للتعريفات الواردة في المقدمة وقسم التأصيل المفاهيمي أنّ التعريف المقدَّم في المقدمة، بنهجٍ شمولي، يرسم الطبيعة الأخلاقية–الاجتماعية لتعارض المصالح في إطار التضارب بين المصالح الفردية والعامة، وبذلك يحدّد الإطار المعياري الحاكم لهذه الظاهرة. في المقابل، تركّز تعريفات قسم التأصيل المفاهيمي على الأبعاد الإجرائية والمرتبط بالسياق الموقفي، وتُشدّد على الشروط الموضوعية لتأثير المصالح الشخصية على الحكم المهني، سواء أكان هذا التأثير فعليًا أم محتملًا. وبتعبيرٍ أدقّ، يتناول تعريف المقدمة «سبب» إشكالية تعارض المصالح، في حين تُبيّن التعريفات المفاهيمية "كيفية" ظهوره وتجلّيه في ميدان التطبيق العملي. وهذا الاختلاف في مستوى التحليل لا يُشير إلى عدم التناسق فحسب، بل يقدّم فهمًا أشمل وأكثر منهجية لهذا المفهوم متعدد الأبعاد.

يُطلَق تعارض المصالح في التعاليم الدينية على الحالة التي يواجه فيها الفرد تحدّي الاختيار بين المصالح الشخصية والمصالح الجماعية. ويتأثّر هذا القرار والاختيار بازدواجية القُوى، بين نزعات النفس من جهة، وقوى الإيمان والتقوى من جهة أخرى: فنزعات النفس، التي تنقاد للوساوس الشيطانية والأهواء، تسوق الفرد نحو الأنانية وطلب المنفعة الذاتية؛ بينما قوى الإيمان والتقوى، التي تستند إلى القيم الروحية، تحثّه على الإيثار، وابتغاء العدل، وتقديم المصالح الجماعية. ويضع هذا التعارض، بوصفه امتحانًا أخلاقيًّا، الفردَ أمام مفترق طريقين، وتكون نتيجته رهينةً بضبط النفس والاعتصام بالمبادئ الدينية. وبناءً على ما تقدّم، واستنادًا إلى التعاليم الدينية والعلوية، فإنّ تعارض المصالح لا يؤدّي بالضرورة إلى الفساد، بل هو موقفٌ لاتخاذ القرار، وتبقى نتيجته مرهونةً باختيار الفرد نفسه. وتُبيّن تعاليم نهج البلاغة أنّ تعارض المصالح لا يتحوّل إلى أزمة أخلاقية إلا حين يغفل الفرد عن ضبط نفسه وتقواها. وفي المقابل، يمكن أن يشكّل الاعتصام بالإيمان، والإنفاق، والصبر، والصلاة، آلياتٍ فاعلة للتصدّي لهذا التعارض ومواجهته (صادقيان وآخرون، ١٤٠٣: ٦٦).

## العناصر الرئيسية المكوِّنة لتعارض المصال

المصلحة، التي يمكن أن تكون ماهيتها مالية أو غير مالية، وتشمل أيّ نوع من الحقوق أو الامتيازات أو السلطات أو الحصانات التي تعود على الفرد أو أقربائه بشكل مباشر أو غير مباشر. أمّا الحكم، بصفته عملية لاتخاذ القرار، فقد يتأثر بالمصالح الفردية، مما يؤدي إلى تغليب المصالح الشخصية على المصالح العامة. ويحدث التعارض عندما تتضارب المصالح الشخصية أو الامتيازات الفردية (المصالح الثانوية) مع المصالح الناشئة عن المسؤوليات الرسمية والمهنية (المصالح الأولية)، مما قد يفضي إلى اتخاذ قرارات متحيزة ومنافية للمبادئ. غير أنّ تبعات هذا التعارض لا تقتصر على الأضرار العامة فحسب؛ فحتى الفرد الذي لا يتحمّل مسؤولية رسمية أو اجتماعية قد يتعرّض لأضرار جسيمة –تصل إلى حدّ الهلاك– جرّاء اتخاذ قرارات خاطئة في مثل هذه المواقف. ومن ثمّ، فإنّ هذا التعارض ينطوي في جوهره على مخاطر وأضرار محتملة لجميع الأطراف المعنية، سواء أكانوا صانعي القرار أم أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وأمّا العلاقة، فتشير إلى الرابط الذي يثق فيه أحد الطرفين بالطرف الآخر متوقعًا منه صون مصالحه. ويمكن أن تكون هذه العلاقة رسمية أو غير رسمية، ويجب أن تُبنى على أسس الأمانة والحياد (باديني وسيّاه بيدي كرمانشاهي، ١٤٠٠: ٢١٣–٢١٦).

١. Carson: ١٩٩٤

٢. OECD: ٢٠٠٣

**مصاديق تعارض المصالح في نهج البلاغة**

يُعدّ نهجُ البلاغة من أبرز النصوص التأسيسية في الأخلاق والسياسة الإسلامية، إذ يتضمّن تعاليمَ شاملةً من شأنها تبيانُ التحدّيات المعاصرة، وفي مُقدّمتها تعارضُ المصالح. وهذه الظاهرةُ، التي تُعَدّ من الجذور الرئيسة للفساد في الأنظمة الإدارية والسياسية، قد تجلّت في خُطَب نهج البلاغة ونصوصه. ويهدف هذا البحث إلى تحليل مصاديق تعارض المصالح في نهج البلاغة واستخلاص العوامل الممهِّدة لبروزها، بما يُسهم في التعرّف على هذه الظاهرة وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة.

**دراسة تعارض المصالح وتبعاته في سلوك الزبير بن العوّام**

**بحث في الدور التاريخي والمكانة الاجتماعية**

لزبير بن العوّام من أبرز شخصيّات صدر الإسلام، وهو راوي حديث الغدير (ابن عقدة، ١٤٢٤: ١٥٠)، وابن عمّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) (المقدسي، ١٤٢٤: ٥٧/ ٨٣)، وابن أخي السيّدة خديجة (المصدر نفسه: ٥٧/ ٨٣)، وصهر الخليفة الأوّل (السمعاني، ١٣٨٢: ١/ ٢١٧؛ ابن عبد ربّه، ١٤٢٠: ٤/ ١٤؛ الطحاوي الحنفي، ١٣٩٩: ٣/ ٢٤). وقد شارك مشاركةً فاعلة في جميع غزوات النبيّ (صلّى الله عليه وآله) (البلاذري، ١٤١٧: ٩/ ٤٢٠)، وكان بعد رحلته (صلّى الله عليه وآله) من أنصار الإمام عليّ (عليه السلام) في السقيفة (الطبرسي، ١٤٠٣: ١/ ٨٠؛ الطبري، ١٣٨٧: ٣/ ٢٠٥). كما كان الزبير عضواً في أهل الشورى الستّة لاختيار الخليفة الثالث (الطبري، ١٣٨٧: ٣/ ٢٩٦)، ويُعَدّ في مستهلّ خلافة الإمام عليّ (عليه السلام) من أوائل المبايعين له (المفيد، ١٤١٣: ١/ ١٣٠). غير أنّ الزبير انتهى به المطاف إلى الانضمام إلى صفّ المعارضين للحقّ، فأدّى في معركة الجمل دوراً محوريّاً في التمرّد على الإمام عليّ (عليه السلام) (ابن قتيبة الدينوري، ١٤١٠: ١/ ٦٣). فسيفُه الذي كان يوماً ما سبباً في كشف الحزن عن وجه رسول الله (صلّى الله عليه وآله) (ابن سعد، ١٤١٠: ٣/ ٨٣؛ البلاذري، ١٤١٧: ٢/ ٢٥٢؛ ابن أعثم الكوفي، ١٤١١: ٢/ ٤٧١)، قد غدا في هذه المعركة رمزاً للتعارض بين القِيَم الإلهيّة والمصالح الدنيويّة.

**قضية تعارض المصالح وتبعاتها في قصة الزبير بن العوّام (تعارض المصالح الأخلاقي–السياسي)**

على الرغم من المكانة الرفيعة التي حظي بها الزبير في تاريخ الإسلام، إلا أن مرور الزمن والفتوحات الواسعة قد أوقعاه في شراك حب الدنيا والطمع في الجاه. فمشاركته في الخروج على عثمان (ابن قتيبة الدينوري، ١٤١٠: ١/ ٤٧؛ البلاذري، ١٤١٧: ٣/ ٥٦)، ثم إشعاله نار معركة الجمل سعياً للوصول إلى السلطة (الرسالة: ٥٤؛ الخطبة: ١٣٧)، تدل على تعارض عميق بين المصالح الشخصية والالتزام بالمبادئ الإسلامية، حتى إن الخليفة الثاني وصفه بالبخل وقلّة الأناة (الياقوبي، د.ت: ٢/ ١٥٨؛ الطبرسي، ١٤٠٣: ٢/ ٣٨٤؛ ابن أبي الحديد، ١٤٠٤: ١٢/ ٢٥٩). ولم يستطع الزبير في المواقف الحساسة أن يصمد أمام زخارف الدنيا، وقد كان تراكم الثروة الطائلة (ابن أبي شيبة، ١٤٠٩: ٨/ ٧١٧؛ المسعودي، ١٤٠٩: ٢/ ٣٣٣؛ ابن سعد، ١٤١٠: ٣/ ٨١) وتأثره بإغواءات ابنه عبد الله من العوامل الحاسمة في جنوحه إلى الباطل وطلب الدنيا. وقد أشار الإمام علي (عليه السلام) إلى هذا التحول قائلاً: «كان الزبير منا حتى وُلد له ابنه عبد الله فصرفه عنا» (الحكمة: ٤٥٣؛ ابن قتيبة الدينوري، ١٤١٠: ١/ ٢٨). وتُظهر هذه المقولة مدى تأثير التفاعلات الاجتماعية والعلاقات الأسرية في تفاقم تعارض المصالح.

كان السقوط الأخلاقي للزبير نتيجةً مباشرةً لتغلّب المصالح الفردية على القيم الجماعية. ويبرز هذا الشاهد التاريخي ضرورة إدارة تعارض المصالح من خلال تقوية الإيمان، والتجافي عن الدنيا، والالتزام بالقيادة الإلهية. وتقدّم تعاليم نهج البلاغة، بتأكيدها على مجانبة الهوى وتقديم المصالح العامة، معالجاتٍ عملية للحيلولة دون تكرار مثل هذه المآسي.

**العوامل الممهدة لبروز تعارض المصالح في سلوك الزبير**

تُمثّل التجربة التاريخية للزبير بن العوّام مثالاً جليّاً على التعارض بين المصالح الفردية والالتزام بالمبادئ الإسلامية، والذي تبلور في إطار العوامل الفردية والاجتماعية والسياسية:

**– العامل الفردي: طلب الدنيا والجاه:**

كان الزبير في بادئ الأمر من الصحابة أنصارِ جبهة الحقّ، إلّا أنّه تأثّر بحبّ الدنيا. فتراكمُ الثروة الطائلة بعد الفتوحات الإسلامية: «قَالَ: كَانَتْ قِيمَةُ مَا تَرَكَ الزُّبَيْرُ أَحَدًا وَخَمْسِينَ أَوِ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ أَلْفَ أَلْفٍ» (ابن سعد، ١٤١٠: ٣/ ٨١)، والرغبةُ في الحفاظ على المكانة الاجتماعية، كلُّ ذلك دفعه إلى التضحية بالمبادئ الإسلامية في سبيل مصالحه الشخصية. فالزبير الذي كان فيما مضى من المجاهدين الصادقين، قد مالَ إلى الباطل حين غلبَ الهوى على العقل.

**– العامل الاجتماعي: تأثير الأسرة وإغواءات ابنه عبد الله**

ان لوجود عبد الله بن الزبير بوصفه شخصاً طمّاعاً وطالباً للجاه، دورٌ محوريٌّ في انحراف مسار والده. وقد عبّر الإمام عليّ (عليه السلام) عن هذا التأثير بقوله: «وَقَالَ (عليه السلام): مَا زَالَ الزُّبَيْرُ رَجُلًا مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ، حَتَّى نَشَأَ ابْنُهُ الْمَشْئُومُ –عَبْدُ اللَّهِ»، أي أنّ الزبير لم يزل منّا حتّى نشأ ابنه عبد الله فصرفه عنّا. وتُظهر هذه المقولة أنّ العلاقات الأسريّة وما ينشأ عنها من ضغوط قد تُفضي إلى الانهيار الأخلاقيّ للفرد، لا سيّما حين تتعارض المصالح العائليّة مع القِيَم الدينيّة.

**– العامل السياسي: الانتهازية إزاء تحوّلات السلطة**

على الرغم من سوابقه في نصرة الإمام عليّ (عليه السلام)، إلّا أنّه عقب أحداثٍ كالخروج على عثمان وتغيّر موازين القوى بعد رحيل النبيّ (صلّى الله عليه وآله)، آثر الانتهازية عوضاً عن توطيد الوحدة. ومشاركتُه في معركة الجمل سعياً للوصول إلى السلطة تُبيّن أنّه، بدلاً من الوفاء بالعهد، قد استغلّ التوتّرات السياسيّة لتحقيق مصالحه الشخصيّة.

**– العامل الثقافي: ضعف الصمود أمام زخارف الدنيا**

لم يستطع الزبير أن يصمد أمام زخارف الباطل، فحوّله هذا الضعفُ من أحد أنصار الحقّ إلى أحد قادة التمرّد، وغدا السيفُ الذي طالما جُرِّد في سبيل الله: «فَأَخَذَهُ عَلِيٌّ وَقَالَ: سَيْفٌ وَاللَّهِ طال ما جَلا بِهِ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– الْكَرْبَ» (ابن سعد، ١٤١٠: ٣/ ٨٣)، غدا رمزاً للخيانة.

**– العناصر المكوِّنة لتعارض المصالح في قصة الزبير بن العوّام**

**المصلحة:** حاز الزبير بعد الفتوحات الإسلامية على ثروة طائلة، وقد تعارضت هذه الثروة، بوصفها مصلحة مالية، مع المبادئ الإسلامية.

**اتخاذ القرار:** يُعدّ قرار الزبير بالمشاركة في معركة الجمل، بدلاً من الوفاء ببيعته للإمام عليّ (عليه السلام)، نموذجاً للحكم المعيب تحت وطأة المصالح الشخصية.

**التعارض:** تضارب المصالح الأوليّة والثانويّة: كانت المسؤوليّة الرسميّة للزبير بصفته صحابيّاً تتمثّل في صون الوحدة الإسلاميّة واتباع الأوامر الإلهيّة، غير أنّ المصالح الثانويّة (الثروة والسلطة والنفوذ) دفعت به إلى الانحراف عن هذا المسار.

**العلاقة:** كان الزبير، بصفته من الصحابة وعضواً في أهل الشورى لاختيار الخليفة الثالث، يتحمّل مسؤوليّة صون مصالح المجتمع الإسلاميّ، إلّا أنّه بمشاركته في معركة الجمل قد نَقَضَ هذه العلاقة.

## دراسة تعارض المصالح وتبعاته في سلوك أبي موسى الأشعري

**– دراسة الدور التاريخي والمكانة الاجتماعية**

هو عبد الله بن قيس، المعروف بأبي موسى الأشعري، أحد صحابة النبيّ (صلّى الله عليه وآله) والذي أوفده لتعليم القرآن لأهل مكة. تولّى في عهد النبيّ (صلّى الله عليه وآله) ولاية أجزاءٍ من اليمن، ثم غدا والياً وأميراً للخلفاء الثاني والثالث وللإمام عليّ (عليه السلام) على البصرة والكوفة، كما كان له دورٌ فاعل في فتح المدن الإيرانية (الواقدي، ١٤٠٩: ٣/ ٩٥٩؛ الطبري، ١٣٨٧: ٣/ ٣١٨). غير أنّه، مع مرور الزمن، مال إلى صفّ الباطل حين أُتيحت له الاختيار بين الحقّ والباطل. ومن أبرز سماته السلوكيّة: المشاغبة، وعصيانه لأوامر الإمام عليّ (عليه السلام)، والمكر والخيانة في سلوكه السياسيّ، كمساعيه لعزل الإمام عليّ وتمكين عبد الله بن عمر، فضلاً عن افتقاره إلى البصيرة السياسيّة وسهولة الانخداع، ومماطلته وإثارته للشكوك حول البيعة للإمام عليّ، وزرع الشبهات في نفوس الناس. كما أنّه، بأدائه ومنهجه السياسيّ، أوقع المجتمع في مواجهة

تيّارٍ خطير عُرف بالخوارج، حتى إنّ معاوية كان دائماً يُثني على مسلكه في قضيّة التحكيم (غلام بور، ١٣٩٩: ٥٣؛ ابن سعد، ١٤١٠: ٤/ ٨٤). وقد كان أبو موسى يحثّ الناس على القعود في بيوتهم ويثنيهم عن القتال، ممّا استدعى انتقاد الإمام عليّ (عليه السلام) له، إذ وصفه الإمام بالشخص الدنيّ اللئيم، وأوصاه بأن يعتزل ولاية الكوفة بذلٍّ وصغار إن كان يشوبه شكٌّ أو ريبة (كتاب/٦٣).

**– قضية تعارض المصالح وتبعاتها في سلوك أبي موسى الأشعري (تعارض المصالح الأخلاقي–السياسي)**

تُظهر دراسة التاريخ أنّ أبا موسى، حين أوقع نفسه في موقف تعارض المصالح، مال إلى الباطل بسبب تأثير الهوى والغرور والضلال؛ وذلك كما يُنبّهه الإمام عليّ (عليه السلام) في رسالة له إليه: «إنّك امرؤ أضلّك هواك، وبلّغك هذا المبلغ غرورك وإعجابك بنفسك» (ابن قتيبة، ١٤١٠: ١٦٠). وقد كان أحد أسباب انزلاقه في موقف تعارض المصالح هو طموحه في إيصال صهره، عبد الله بن عمر، إلى سدّة الحكم (الياقوبي، د.ت: ٢/ ١٩٠). وقد كتب عبد الله بن عمر في رسالة ردّاً على مساعي أبي موسى لتمكينه من منصب الخلافة قائلاً: «أتظنّني أدخُل في أمرٍ عليٌّ أحقُّ به منّي؟» (ابن قتيبة، ١٤١٠: ١٥٩؛ المقدسي، ١٤٢٤: ٥/ ٢٢٧–٢٢٨). ونتيجة لذلك، استوجب سلوك أبي موسى خلال عهد خلافة الإمام عليّ (عليه السلام) أن يشمله لعن الإمام (ابن شاذان، ١٣٥٠: ٦١–٦٤). وتُبرِز هذه الأحداث أهميّة الالتفات إلى تعارض المصالح في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية، ومدى تأثيره على مصير الأفراد والمجتمعات.

**– العوامل الممهدة لبروز تعارض المصالح في سلوك أبي موسى**

تُظهر دراسة سلوك أبي موسى الأشعري في عهد خلافة الإمام عليّ (عليه السلام) أنّ تعارض المصالح على المستويات الفرديّة والاجتماعيّة والمؤسّسيّة يتجذّر في عوامل متعدّدة تتناقض مع تعاليم نهج البلاغة. ويمكن تحليل هذه الخلفيّات عبر ثلاثة محاور رئيسيّة:

**– العامل النفسي: غلبة الهوى والإعجاب بالنفس**

يُصرّح الإمام عليّ (عليه السلام) في رسالته إلى أبي موسى قائلاً: «أضلّك هواك، وبلّغك هذا المبلغَ غرورُك». وتدلّ هذه المقولة على أنّ نزعات أبي موسى الباطنة، من طموحٍ إلى الجاه وحرصٍ على صون مكانته الاجتماعية، قد شكّلت المحرّك الرئيس لتعارض المصالح. ويُشدّد (عليه السلام) في هذه الرسالة على أنّه ما من بلاءٍ أشدّ على الإنسان من اتّباع الهوى، محذّراً من أنّ الغرور والتعالي يُفقدان المرءَ القدرة على التمييز بين الحقّ والباطل.

**– العامل الاجتماعي: تأثير العلاقات الأسرية وشبكة السلطة**

إن ارتباط أبي موسى بعبد الله بن عمر (صِهره) ومساعيه لإيصاله إلى سدّة الخلافة يُمثّل تجسيداً للتعارض بين المسؤولية العامة والروابط الأسرية. يقول الإمام عليّ (عليه السلام): «إنّ ضرر طلب الرئاسة على دين المرء لأشدّ مما يلحقه ذئبان ضاريان بقطيع غنم بلا راعٍ» (المجلسي، ١٤٠٣: ٧٠/ ١٥٤). وتُشير هذه المقولة إلى أنّ الطموحات المتشكّلة في شبكات النفوذ والسلطة يمكن أن تُنحِي الحكام عن جادّة العدالة.

**– العامل المؤسسي: إساءة استغلال المكانة السياسية**

فقد استغلّ أبو موسى، بصفته أميراً على البصرة والكوفة، منصبه في تزييف الرأي العامّ وحثّ الناس على القعود في بيوتهم. ولا يُعدّ هذا المسلك انتهاكاً للحقوق العامّة ومخلّاً بمسؤوليّة الحكّام فحسب، بل يُبيّن أيضاً أنّ هياكل السلطة يمكن أن تتحوّل إلى أدواتٍ لتحقيق المصالح الشخصيّة.

**– العامل الثقافي: ضعف البصيرة السياسية**

إنّ عجز أبي موسى عن إدراك أولويّة مصالح الأمّة على المصالح الشخصيّة إنما ينبع من افتقاره إلى البصيرة الدينيّة والسياسيّة. وقد وصفه الإمام عليّ (عليه السلام) بالرجل الدنيّ بسبب تردّده في نصرة الحقّ.

**العناصر المكوِّنة لتعارض المصالح في قصة أبي موسى الأشعري**

**المصلحة:** سعى أبو موسى، رغبةً منه في تعزيز المكانة العائلية وكسب النفوذ السياسي، إلى إيصال صهره إلى سدّة الحكم بدلاً من الإمام عليّ (عليه السلام)، وهو ما يُجسّد مصلحةً غير مالية وطموحاً إلى الجاه.

**اتخاذ القرار:** على الرغم من علم أبي موسى بأهلية الإمام عليّ (عليه السلام)، إلا أنّ قراره تأثّر بالارتباط العائلي، ففضّل المصالح الشخصية على حقّ الإمامة.

**التعارض:** ولَّد سعي أبي موسى لتمكين صهره من السلطة تعارضاً أخلاقيّاً–سياسيّاً، إذ إنّ واجب طاعة الإمام وصون الوحدة الإسلاميّة كانا يتناقضان مع رغبته في منح السلطة لصهره.

**العلاقة:** فبدلاً من أن يناصر أبو موسى المصالح العامّة والعدالة، قام بتأليب الناس على الإمام. وإنّ إساءة استغلاله لمنصب الإمارة ولثقة الناس من أجل تحقيق أهدافه الشخصية، قد شكّلت انتهاكاً للعلاقة الائتمانيّة بين الحاكم والمحكوم، وهي نموذجٌ لتعارض المصال٥ ح في ممارسة السلطة.

**دراسة تعارض المصالح وتبعاته في سلوك زياد بن أبيه**

**– دراسة الدور التاريخي والمكانة الاجتماعية**

زياد بن أبيه، شخصية تاريخية ذات سيرة معقدة، حظيت دائماً باهتمام المؤرخين. يشير المسعودي وابن أبي الحديد إلى الاختلافات الموجودة في نسبه بسبب سوء سلوك أمه (المسعودي، ١٤٠٩: ٣/ ٤٦؛ ابن أبي الحديد، ١٤٠٤: ١٦/ ١٨٠)، فقد كان أبو سفيان ومعاوية يدّعيانه ابناً وأخاً غير شرعي لهما (ابن أبي الحديد، ١٤٠٤: ١٦/ ١٨٠؛ ابن عبد البر، ١٤١٢: ٢/ ٥٢٣)، وهو ادعاءٌ انتقده الإمام عليّ (عليه السلام) والإمامان الحسن (ابن أبي الحديد، ١٤٠٤: ١٦/ ١٩٤) والحسين (عليهما السلام) (البلاذري، ١٤١٧: ٥/ ١٢١). وكان زياد قبل تعيينه والياً على فارس يعمل كاتباً في الجهاز الإداري للبصرة (الطبري، ١٣٨٧: ٥/ ١٣٧–١٣٩). وقد عمد معاوية، وهو يدرك قدراته السياسية، إلى الإشارة إليه في رسالة له على أنه أخوه تلميحاً، وهو إجراءٌ وبّخه عليه الإمام عليّ (عليه السلام) في ردّه، منتقداً مكايد معاوية الشيطانية، ومحذّراً زياداً من الانسياق وراء هذه المكائد (الرسالة: ٤٤). غير أنّ زياداً، على الرغم من هذه التحذيرات، تأثّر بالهوى وحبّ الجاه ومكائد معاوية، فانحرف عن جادّة الحقّ. ولم يتجلَّ هذا الانحراف في قبول النسب غير الشرعي إلى معاوية فحسب، بل ظهر أيضاً في خيانته لبيت مال البصرة، ممّا استدعى توبيخاً شديداً من الإمام عليّ (عليه السلام) (الرسالة: ٢٠). وقد انتهت حياة زياد بحلول الطاعون ولعن أهل البيت (عليهم السلام)، وهو ما يُشير إلى عواقب سياساته المناهضة للدين (الطبري، ١٣٨٧: ٥/ ٢٨٨–٢٨٩).

**– قضية تعارض المصالح وتبعاتها في سلوك زياد بن أبيه (تعارض المصالح الأخلاقي–السياسي)**

تُقدِّم دراسةُ سلوك زياد بن أبيه نموذجاً جليّاً لتضارب المصالح الناجم عن النزعات الدنيوية والسياسية. فقد واجه زيادٌ في موقفَين محوريَّين تعارضاً بين مصالحه الشخصية والتزاماته الدينية:

١. قَبولُ الانتساب إلى معاوية:

استسلم زيادٌ، إزاءَ تحريضات معاوية، لنسبه غير الشرعيّ، وسعى من خلال ذلك إلى اكتساب السُّلطة والجاه. ولم يقتصر هذا القرارُ على إحداث تضاربٍ مع أهل البيت (عليهم السلام) فحسب، بل دلَّ على أثر هوى النفس ووساوس الشيطان في اختياراته (الرسالة: ٤٤).

٢. الخيانةُ في بيت مال البصرة:

في هذه الحادثة، استغلَّ زيادٌ الموارِدَ العامة استغلالاً غير مشروع، متجاوزاً بوضوحٍ مبادئَ العدالة الإسلامية (الرسالة: ٢٠).

تُبيِّن هذه الأحداث أنَّ تضارب المصالح في سلوك زياد لم يكن محصوراً في اختياراته الفردية، بل تشكَّل في سياق تفاعله مع منظومة السُّلطة المعقَّدة في عصره. لقد كان طلبُ الدنيا والجاهُ عاملَين محوريَّين حملاه على التنكُّب عن القيم الدينية، حتى غدا في نهاية المطاف رمزاً للباطل في تاريخ الإسلام.

يؤكِّد هذا التحليل، مع تشديده على محوريَّة الأخلاق في تدبير شؤون الحُكم، أنَّ تضارب المصالح يصير كارثيّاً متى ابتعد المرءُ عن المبادئ الإلهية والعقلانية. وكان السقوطُ الأخلاقيّ لزياد ثمرةً مباشرةً لغلبة هوى النفس على الالتزامات الدينية. ويُظهر مسلكُه أنَّ تضارب المصالح، في غياب التقوى والعدالة، قد يُفضي إلى كوارث أخلاقية واجتماعية.

**خلفيّات بروز تضارب المصالح في سلوك زياد**

إنَّ بروزَ تضارب المصالح في سلوك زياد بن أبيه يضرب بجذوره في التفاعل الثلاثي بين العوامل الفردية والاجتماعية والهيكلية، وقد تفاقم جراء الغفلة عن المبادئ الأخلاقية والدينية.

**– العامل الفردي: غَلَبَة هوى النفس وطلب الجاه**

حذّر الإمام عليٌّ (عليه السلام) زياداً في الرسالة رقم ٤٤ قائلاً: «إنَّ معاوية شيطانٌ يأتيك من كلِّ جهةٍ ليسلب عقلك». وتدلّ هذه العبارة على أنَّ ميول زياد الدفينة، بما فيها طمعه في السُّلطة وخوفه من عواقب مخالفة الأمويّين، قد دفعته إلى قَبول النسب غير الشرعي والتعاون مع معاوية. ويؤكِّد أمير المؤمنين (عليه السلام): «ما من بلاءٍ على الإنسان أشدُّ من اتِّباع هوى النفس، فإنَّه لا يزال يَصرفه إلى الشرّ» (الرسالة: ٥٣).

**– العامل الاجتماعي: ضغط شبكة السُّلطة والتباس الهُويَّة**

لقد شكَّل الالتباسُ في نسب زياد، ومسعاه لاكتساب الشرعية السياسية، أرضيةً لتضارب المصالح. فقد استغلَّ معاويةُ هذا الغموضَ، فاتَّخذ منه أداةً لتعزيز الجبهة الأموية. وقد عزا الإمام عليٌّ (عليه السلام) في الرسالة رقم ٤٤ هذا التصرف إلى مكائد معاوية الشيطانية التي استهدفت فرض التبعية النفسية والسياسية على زياد.

**– العامل الهيكلي: استغلال المنصب الإداري**

قد نقضَ زيادٌ، وهو والٍ على البصرة، حدودَ الأمانة بخيانته في بيت المال. وقد وبَّخه الإمام عليٌّ (عليه السلام) في الرسالة رقم ٢٠ على صنيعه هذا، لإيثاره المصالحَ الشخصية على المصالح العامة، قائلاً: «إنْ كنتَ خنتَ من فيءِ المسلمين شيئاً، قلَّ أم كثر، لأشدَّنَّ عليك حتى لا يُبقيَ لك شيئاً».

**– العناصر المكوِّنة لتضارب المصالح في قصة زياد بن أبيه**

**المنفعة:** سعى زياد، من خلال قَبوله النسبَ غير الشرعي من معاوية، إلى اكتساب الشرعية السياسية وتعزيز مكانته في النظام الأموي، وهو ما يُعدّ نموذجاً للمنفعة غير المالية وغير المباشرة. كما أنَّ خيانته لبيت مال البصرة واستغلاله غير المشروع للأموال العامة، يُعبّران عن منفعة مالية مباشرة نابعة من الطمع وطلب الدنيا.

**اتخاذ القرار:** على الرغم من تحذيرات الإمام علي (عليه السلام)، أقدم زياد بوعيٍ على التعاون مع الأمويين، مفضّلاً المصالح الشخصية (الأمن والسُّلطة) على مبادئ العدالة.

**التعارض:** فقد تعارضت رغبتُه في نيل المناصب في الحُكم الأموي وخوفُه من تداعيات مخالفة معاوية، مع مسؤولياته الملقاة على عاتقه.

**العلاقة:** لقد أدَّى استغلالُ المنصب وانتهاكُ ثقة الناس إلى تقويض علاقة الأمانة بين الحاكم والرعية تقويضاً جوهرياً.

## تحليل خلفيّات بروز تضارب المصالح استلهاماً من تعاليم نهج البلاغة

يُشكّل أحدُ التساؤلات المحورية في ميدان الأنثروبولوجيا الدينية تحليلَ غاية الخلق ودورَ تضارب المصالح في مسار التكامل الأخلاقي. يرى الإمامُ عليٌّ (عليه السلام) في نهج البلاغة أنَّ غاية الخلق تتمثّل في «عبادةٍ واعية» تفضي إلى مقام الخلافة الإلهية المنبثق عن الابتلاء الإلهي (الذاريات: ٥٦؛ الحكمة: ٢٣٧). ويؤكّد (عليه السلام) قائلاً: «ما خلق الله العباد إلا ليعرفوه» (الخطبة: ١٤٧)، غير أنَّ هذه المعرفةَ رهينةٌ باجتياز ميادين الاختيار التي تتجلى في صورة تعارضات الحقِّ والباطل، والمصلحة الفردية والجماعية. ومن منظور تعاليم نهج البلاغة، تُعدُّ هذه التقابلاتُ أداةً لاختبار الالتزام الإيماني وتنمية الفضائل (الخطبة: ١٩٢). وفي هذا الإطار، لا يُقصد بالنجاح في تجاوز هذه التعارضات إزالةُ التحديات، بل يتوقّف على التقوى العملية وإرساء العدالة، مما يجعل الإنسان جديراً بمقام الخلافة الإلهية. وفيما يلي، واستناداً إلى محورية التعاليم العلوية، يتم تحليلُ خلفيّات بروز هذه التعارضات.

### الابتلاء الإلهي: من المفهومية إلى تحليل دوره باعتباره أحد العوامل المؤثرة في تشكيل تضارب المصالح

**– مفهوم الابتلاء ومكانته في تعاليم نهج البلاغة**

يُعدّ الابتلاء الإلهي عنصراً أساسياً في النظام التربوي والتقويمي في الإسلام، حيث يهدي الله تعالى من خلاله البشر في مسار الكمال المعنوي. فقد ابتلى الله الملائكة وإبليس بآدم (عليه السلام) (الخطبة: ١٩٢؛ البقرة: ٣٠ و٣٤)، وابتلى البشرية جمعاء، بمن فيهم آدم وحواء (البقرة: ٣٥؛ الخطبة: ١)، وابتلى الأنبياء والأولياء الخاصين بالجوع

والمشاق والمخاوف والمكاره (الخطبة: ١٩٢)، كما ابتلى مختلف الأقوام والأمم. والهدف الجوهري من ذلك هو التربية والنشأة (الكلمات القصار: ٩٣؛ المطهري، ١٣٥٠: ١٧٨؛ مكارم الشيرازي، ١٣٨٦: ٤/ ٥٤٩)، وإطلاق الاستعدادات الكامنة (الكليني، ١٤٠٧: ٨/ ٢٣)، وكشف سرائر الناس وبواطنهم (الحكمة: ١١٤). وتتعدد ردود الفعل تجاه هذه الابتلاءات: فالبعض يواجهها بالجزع والاضطراب (المعارج: ١٩—٢٠)، والبعض الآخر بالصبر والثبات (الحكمة: ٢٩١؛ البقرة: ١٥٥—١٥٦)، وفريق ثالث بالشكر والتسليم (النمل: ٤٠؛ المجلسي، ١٤٠٣: ٨٢/ ١٤٢). وهذا التنوع يشكّل أساساً لتقييم جودة الإيمان، ومِعياراً للثواب والعقاب.

**– الابتلاء الإلهي بوصفه عاملاً مؤثراً في تشكيل تضارب المصالح**

إنَّ تضارب المصالح يُمثّل جوهر الابتلاءات الإلهية، إذ يضع الإنسان في خضمِّ التقابل بين بُعديه المادي والمعنوي. وهذا التضارب، بوصفه أداةً لقياس جودة الإيمان والأخلاق لدى الإنسان، يتجلى بكثرة في النصوص الدينية. ومن أبرز نماذج هذا التضارب: الإنفاقُ في مقابل الحفاظ على المال الخاص، والحضورُ في ساحة القتال مع ما يكنّه المرء من حبٍّ لأهله وأولاده، وإحداثُ التوازن بين النزعات الدنيوية والالتزامات الدينية. فالله تعالى، وبإحاطةٍ تامةٍ بنفسيّات عباده، يُعرّض البشر لهذه التعارضات عبر عوامل كوساوس الشيطان وأهواء النفس، لتتجلى أعمالهم حسنةً كانت أم سيئة. وهذه العملية لا تقتصر على كونها مِعياراً للثواب والعقاب فحسب، بل تُشكّل أرضيةً لتقوية الروح والوصول إلى الكمال المعنوي. وإنَّ كيفية الاستجابة لهذه التعارضات هي التي ترسم مصير الإنسان، فرداً كان أم مجتمعاً.

**الشيطان وسيلة الابتلاء الإلهي**

**– تحليل دور الشيطان في إضلال البشر**

إنَّ الشيطان، في إطار التعاليم الدينية، يُعدّ عنصراً محورياً في عملية ابتلاء البشر، حيث يختبر الله تعالى من خلاله جودة إيمان العباد وصبرهم. فلقد أقسم الشيطان، بعدما أُبعد عن رحمة الله لامتناعه عن السجود لآدم (عليه السلام)، أن يكرّس كلَّ مسعاه لإضلال البشر (الخطبة: ١٩٢). وهذا الدور هو في الحقيقة جزءٌ من السنة الإلهية، ليُعرض الإنسان على الاختيار بين الحق والباطل. وتتلخص أساليب الشيطان لتحقيق هذا الغرض في: الوسوسة، وتزيين المعاصي والأعمال الباطلة، وإثارة الأماني البعيدة، وتزيين نعيم الدنيا (الخطبة: ١٢١؛ الخطبة: ١٥٦). ومع ذلك، فليس للشيطان سلطانٌ مباشر على البشر، وإنما يستطيع أن يستميلهم إلى الغواية من خلال وعوده الفانية وتلقيناته السلبية. وتتفاوت استجابات البشر إزاء ذلك: فطائفةٌ هم المخلصون المعصومون من وساوسه (الخطبة: ٨٧)، وطائفةٌ من المتقين الذين ينجون من مكره بذكر الله وطاعة أوامره (الخطبة: ١٩٣)، وطائفةٌ أخرى من الغافلين الذين أَلِفوا الانحراف والذنب (الزخرف: ٣٦—٣٧). وهذا الابتلاء فرصةٌ للإنسان كي يقوّي إيمانه من خلال مقاومة الشيطان، ويبلغ الكمال المعنوي.

**– تحليل دور الشيطان في الاختيارات ومواقف تضارب المصالح**

إنَّ تضارب المصالح يُمثّل المحور الأساسي للابتلاءات التي يُسهم فيها الشيطان بوصفه عنصراً محورياً. ففي هذه المواقف، يتعيّن على الإنسان أن يختار بين خيارَين متناقضَين: إمّا الامتثال للأوامر الإلهية كالإنفاق والجهاد والأمر بالمعروف، وإمّا الرضا بوعود الشيطان الفانية من حبِّ الدنيا والحرص والتعلُّق بالمال والولد. ويستغلّ الشيطان نقاط الضعف البشرية، كالنزعات النفسانية، ليُزيّن المصالح الدنيوية ويُضلَّ الإنسان عن الصراط المستقيم (الخطبة: ١٩٢). فعلى سبيل المثال، في التوازن بين طلب العافية والتكليف الديني، يُوسوس الشيطان بالراحة الفردية ليصدَّ الإنسان عن أداء واجباته الإلهية. وفي الإنفاق في سبيل الله، يتّخذ من المال أداةً للكبَر وحبِّ الدنيا. وتأتي عواقب هذه الخيارات على ضربَين: مؤمنون يبلغون السعادة الأخروية بثباتهم أمام الوساوس (الخطبة: ١٧٦)، وآخرون ينحدرون إلى مرتبة البهيمية بانخداعهم بوعود الشيطان الزائلة (الخطبة: ١٩٢). ومن ثمَّ، فإنَّ الشيطان في إطار الابتلاء الإلهي أداةٌ لقياس قدرة الإنسان على الصمود أمام تضارب المصالح. وهذا التضارب ليس مِعياراً لتقييم الإيمان فحسب، بل يُعدُّ أيضاً حافزاً للنموِّ الروحي والتكامل الأخلاقي. وإنَّ كيفية الاستجابة لهذا التحدّي هي التي تُحدِّد مصير الإنسان، إذ إنَّ الاختيار بين الحقِّ والباطل تجلٍّ لحرية الإرادة، وابتلاءٌ يُحدِّد منزلة الإنسان في النظام الإلهي.

**هوى النفس وسيلة الابتلاء الإلهي**

**– تحليل دور هوى النفس في إضلال البشر**

يُعدّ هوى النفس (النفس الأمّارة) عنصراً محورياً في عملية الابتلاء الإلهي، حيث يمتحن الله تعالى من خلاله ثبات المؤمنين وإيمانهم. فهذه النفس، التي تُعرف في الآيات والروايات بأنّها أدنى مراتب النفس (يوسف: ٥٣) وألدّ أعداء الإنسان (الكليني، ١٤٠٧: ٢/ ٣٣٥)، تدفع الإنسان نحو المعصية والفساد من خلال إثارة النزوات الشهوانية والغرائز. ومن أبرز صفات هوى النفس: الحرص على اقتراف الذنوب (المجلسي، ١٤٠٣: ٩١/ ١٤٣)، وكثرة الأعذار والمبررات، وأنّ اتّباعها منشأ الفتنة والانحراف (الخطبة: ٥٠). ولا تعمل هذه النفس بمفردها، بل تُولي الشيطان وتتعاون معه، وبسبب ضعف الإيمان تصبح جندياً له (الجوادي الآملي، ١٣٩٧: ٨/ ٥١٦)، فتُوهن الإنسان أمام الأوامر الإلهية.

وقد دعا الإمام علي (عليه السلام)، بعد الاستعانة بالله (الخطبة: ١١٤)، إلى إصلاح النفس (الحكمة: ٣٥٩)، وتأديبها (الحكمة: ١٢٣)، وتربيتها (الكتاب: ٣١)، ومحاسبتها (الخطبة: ٢٢٢)، ومخالفتها (الكتاب: ٢٧)، وأوصى بأن لا يغترّ الإنسان بوعود النفس الأمّارة بالسوء (الحكمة: ٣٢٣)، وحذّر من أنّ الغافلين عن إصلاح نفوسهم هم الخاسرون (الرسالة: ٥٦). فإن لم تجدِ هذه التوجيهات نفعاً، طرح (عليه السلام) حلولاً أخرى كالابتعاد عنها (الخطبة: ١٦١)، ولَوْمِها (الخطبة: ١٦)، ومخالفتها (الحكمة: ٢٩٨)، ومجاهدتها (الخطبة: ٧٦)، واجتثاثها (الخطبة: ١٧٦)، وصولاً إلى قتلها في النهاية (الحكمة: ٤٢٤)؛ لأنّ منشأ الفتن –في رأيه– هو اتّباع هوى النفس (الخطبة: ٥٠).

**– تحليل دور هوى النفس في الاختيارات ومواقف تضارب المصالح**

يُشكّل هوى النفس، إلى جانب الشيطان، أداةً لقياس قدرة الإنسان على التغلُّب على نزعاته الفردية، وهو اختبارٌ يستمرّ حتى نهاية العمر، ليضع الإنسان أمام خيارَين: إمّا اتّباع الفطرة الإلهية والالتزام بالأوامر الدينية، وإمّا الاستسلام للنزعات النفسانية والسعي وراء المصالح الفانية. وبوصفه منشأً للميول الشخصية، يُعدّ هوى النفس أرضيةً لتضارب المصالح، إذ يضع الإنسان في موقفٍ حسّاس بين المصالح الدنيوية والقيم المعنوية.

**يتشكّل هذا التضارب في ثلاثة محاور رئيسية:**

**أوّلاً**: التضارب بين حبِّ النفس وحبِّ الله، حيث ينجذب الإنسان –رغم ميله الفطري لعبادة الله (الروم: ٣٠)– تحت وطأة الحرص والتعلُّق بالمال (آل عمران: ١٤) نحو حبِّ الدنيا.

**ثانياً**: التضارب بين التكليف الديني والراحة الشخصية، كأمر الجهاد (الخطبة: ٢٧) أو الإنفاق (الحكمة: ٣٢٨)، وهو ما يُعرّض الإنسان لوساوس هوى النفس. ومَن يتغلّب على هذا التحدّي يغدو منتصراً في «الجهاد الأكبر» (الكوفي، د.ت: ٧٨؛ الحرّ العاملي، د.ت: ٥)، لأنّ مجاهدة النفس أشدُّ من جهاد الأعداء الخارجيين (مكارم الشيرازي، ١٣٨٥: ٢/ ٢٨٢).

**ثالثاً**: التضارب بين العقل والهوى، حيث يقف العقل في مواجهة النزعات النفسانية؛ وهو ما عبّر عنه الإمام علي (عليه السلام) بقوله: «الهوى عدوّ العقل» (التميمي الآمدي، ١٣٦٦: ٦٦).

وتتجلّى عواقب هذا التضارب في أحد أمرَين: إمّا الغَلَبة على هوى النفس، وهو ما يفضي إلى الكمال المعنوي (الموسوي الخميني، ١٣٨٨: ٧١) والنجاة من شرِّ الشيطان، وإمّا الاستسلام له، وهو ما يُؤدّي إلى الانحراف والمعصية والحرمان من الهداية الإلهية (الأنعام: ٥٦؛ القصص: ٥٠).

ومن ثمَّ، فإنَّ هوى النفس، في إطار الابتلاء الإلهي، يُمثّل –إلى جانب الشيطان– أداةً لاختبار قدرة الإنسان على إدارة تضارب المصالح. وهذا التضارب فرصةٌ للنموِّ الروحي والتكامل الأخلاقي.

**– تحليل المكوّنات النفسانية للانحراف الأخلاقي ودورها في تشكيل تضارب المصالح استناداً إلى التعاليم العلوية**

إنَّ الإنسان الذي يقف في موقف تضارب المصالح يواجه، قبل أيِّ عاملٍ خارجيّ، نفسَه الأمّارةَ بالسوء؛ تلك النفس التي يُعرّفها الإمام عليٌّ (عليه السلام) بأنَّها المحرّك الأوّل للانحراف الأخلاقي، ويعدُّ أعجزَ الناس مَن عجز عن إصلاحها: «أَعْجَزُ النّاسِ مَنْ عَجَزَ عَنْ إِصْلاحِ نَفْسِهِ» (التميمي الآمدي، ١٣٦٦: ٢٣٦). فالنفس

الأمّارة، بتأجيجها النزعاتِ الأنانية والوساوسَ الباطنية، تُهيّئ الأرضيةَ لتقديم المصالح الشخصية على المصالح العامة، وتُضعف قدرةَ المرء على الحكم الأخلاقي. وتعمل هذه الآليةُ الباطنية، من خلال تبريراتٍ تبدو منطقيةً في ظاهرها، على إضفاء شرعيةٍ زائفةٍ على القرارات الخاطئة، فلا تلبث آثارُها المدمِّرة أن تتجلّى تدريجيّاً. وقد حذَّر الإمام عليٌّ (عليه السلام) من غرور النفس، مؤكِّداً على ضرورة مراقبتها وضبطها ضبطاً فاعلاً، فقال: «وَخَفْ عَلَى نَفْسِكَ الدُّنْيَا الْغَرُورَ وَلَا تَأْمَنْهَا عَلَى حَالٍ» (الرسال: ٦٥). ويدلُّ هذا المقطع على حتمية التعرُّف على النزعات النفسانية وكبحها في مواقف تضارب المصالح. فضلاً عن ذلك، تُقدَّم استراتيجية «حَاسِبُوهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُحَاسَبُوا» (الخطبة: ٩٠) منهجاً عمليّاً لمحاسبة النفس ومواجهة هذه النزعات بوعيٍ وبصيرة. وإلى جانب دور النفس الأمّارة، تبرز إرادةُ الإنسان الحرّة بوصفها عنصراً محوريّاً في الاختيارات؛ فالمرء، بما أُوتي من قدرةٍ على التمييز والاختيار بين الأعمال، مسؤولٌ مباشرةً عن قراراته. ومن ثمَّ، فإنَّ إدراك المكوّنات النفسانية وإدارتها، مع التركيز على الإرادة والاختيار الإنساني، يُشكّلان إطاراً شاملاً للوقاية من الانحراف الأخلاقي ولإدارة تضارب المصالح إدارةً فاعلة. ويمكن لهذا المنظور العلميّ والدينيّ أن يكون أساساً لتصميم نماذجَ وقائيةٍ وإصلاحيةٍ للسلوك في المجتمعات الإنسانية.

## طلب الدنيا: من المفهومية إلى تحليل دوره بوصفه أحد العوامل المؤثرة في تشكيل تضارب المصالح

### – مفهوم طلب الدنيا ومكانته في تعاليم نهج البلاغة

يصف الإمام عليٌّ (عليه السلام) في نهج البلاغة الدنيا بأنَّها دارُ ممرٍّ زائلة، أوَّلُها عناءٌ وآخرُها فناء، وفي المقابل يُعرّف الآخرة بأنَّها دارُ البقاء (الرسالة: ٣٢؛ الخطبة: ٨١ و٢٠٣). ويُشبّه (عليه السلام) الدنيا بالحَيَّة السامّة (الحكمة: ١١٩)، مُحذِّراً من أنَّ التعلُّق بها يصدُّ الإنسان عن مسار الكمال. وتعتبر هذه النظرةُ الدنيا أداةً للابتلاء الإلهي (الخطبة: ٦٣)، وأنَّ الغفلة عن حقيقتها تؤدّي إلى استئصال الدين والوقوع في شَرَك الشيطان. ويعُدُّ الإمامُ حبَّ الدنيا رأسَ كلِّ شرٍّ وخطيئة، فيقول: «حُبُّ الدُّنيا رَأْسُ كُلِّ خَطيئةٍ». وتدلُّ هذه العبارة على أنَّ طلب الدنيا ليس مجرَّد رذيلةٍ أخلاقية فحسب، بل هو أرضيةٌ ممهِّدةٌ لسائر الذنوب (الطبرسي، د.ت: ٢٤٥؛ ورام بن أبي فراس، ١٤١٠: ٢/ ١٢٢).

### – طلب الدنيا بوصفه عاملاً مؤثراً في تشكيل تضارب المصالح

يُوقِع حبُّ الدنيا، بوصفه رأسَ كلِّ خطيئة، الإنسانَ في موقف تضارب المصالح. ويحدث هذا التضارب حين يتعيَّن على المرء الاختيارُ بين اتِّباع الأوامر الإلهية من قناعةٍ وزهدٍ وإقبالٍ على الآخرة، وبين المصالح الشخصية الناجمة عن التعلُّق بالماديات. وللأسف، فإنَّ كثيراً من الناس في مواقف الاختيار الشائكة يُؤثرون المصلحة الشخصية، وهو ما يفضي إلى عواقبَ كنسيان ذكر الله (التميمي الآمدي، ١٣٦٦: ١٤١؛ الأحزاب: ٤)، والغفلة عن الآخرة (الكليني، ١٤٠٧: ٥/ ٣١٣؛ الروم: ٧)، والتلوُّث بالذنوب والطمع (التميمي الآمدي، ١٣٦٦: ١٤٢). ويُورث هذا الاختيارُ الخاطئ للمرء قلقاً واضطراباً وحاجةً دائمة (ورام بن أبي فراس، ١٤١٠: ١/ ١٣٠)، في حين أنَّ امتثال الأوامر الإلهية يضمن الطمأنينة والفلاح. ومن ثمَّ، فإنَّ إدارة تضارب المصالح تتوقَّف على إدراك طبيعة الدنيا الفانية، وترتيب الأولويات بما يُعلي من القيم الأخروية.

وللخروج من هذه التعارضات، يؤكِّد الإمام عليٌّ (عليه السلام) على ثلاثة محاور:

١. الزهد: «اخلع قلبَكَ عن الدنيا» (الحكمة: ٣٩١).

٢. الإقبال على الآخرة: «إنَّ المغرور الذي بلغ أقصى نجاحٍ في الدنيا لا يسمو أبداً إلى منزلة من حاز أدنى نصيبٍ من الآخرة» (الحكمة: ٣٧٠).

٣. محورية العدالة: «أَنْصِفِ اللهَ والناسَ وأقربَ ذويك» (الرسالة: ٥٣).

## الاستكبار والاستعلاء: من المفهومية إلى تحليل دوره بوصفه أحد العوامل المؤثرة في تشكيل تضارب المصالح

### – مفهوم الاستكبار والاستعلاء ومكانتهما في تعاليم نهج البلاغة

يُعَدُّ الاستعلاءُ أحدَ أفظع الرذائل الأخلاقية، وقد وصفه الإمام عليٌّ (عليه السلام) في كلامه بتعابيرَ شديدةٍ ومُحذِّرة. ففي نهج البلاغة،

يُسمّي (عليه السلام) هذه الصفةَ بدايةَ معصية الله، ومن أعظم كمائن الشيطان (الخطبة:١٩٢)، وأرعبَ من الوحدة (الحكمة: ١١٣). ويُشير الإمام، معرضاً بالشيطان كأوّل مخلوقٍ متكبر، إلى أنَّ الكبرَ هو ما منعه من السجود لآدم (عليه السلام) وأوقعه في اللعنة الأبدية (الخطبة: ١٩٢). كما يُقدَّم قابيلُ كأوّل إنسانٍ أُصيب بهذا الداء، حيث نفخ الشيطانُ في أنفه من رياح الكبر، فدفعه بذلك إلى اقتراف جريمةٍ مروّعة (المصدر نفسه). وفيما يتعلق بالأمم، يُعَدُّ بنو إسرائيل شرَّ الأمم، فقد أُشير إلى تكبُّرهم مراراً في الآيات القرآنية (السليماني الأردستاني، ١٣٨٣: ١١٣-١١٤)، حيث زعموا أنهم أبناء الله وأحباؤه (المائدة: ١٨). ويعدد الإمام عليٌّ (عليه السلام) عواقب الاستعلاء فيذكر منها: إحباطَ الأعمال الصالحة (الخطبة: ١٩٢)، وسقوطَ منزلة الإنسان عند الله (الرسالة: ٥٣)، ونقصانَ العقل (الحكمة: ٣١٢؛ الرسالة: ٣١). وأمَّا سبيل الخروج من هذه الآفة الأخلاقية، فيتمثّل -من منظور الإمام- في ترسيخ التواضع الذي يطفئ نار التكبر كما يطفئ الماءُ النار (الخطبة: ٢٣٤؛ دين برور، ١٣٩٤: ١/ ٢١٣).

### - الاستكبار والاستعلاء بوصفه عاملاً مؤثراً في تشكيل تضارب المصالح

يُشكّل الاستعلاء، بتحريفه للحقائق وإيثاره للمصالح الفردية، أرضيةً حتميةً لتضارب المصالح. فالتكبُّر يقود الإنسان إلى خداع النفس وتبرير الظلم، بحيث يُبرِّر المتكبِّر الظلمَ ويُحرِّف الحقيقةَ حفاظاً على مكانته أو مصالحه. كما يُوفِّر التكبر أرضيةً للتعارض بين المصالح الفردية والاجتماعية، إذ يعجز الفرد المتكبِّر عن تقبُّل آراء الآخرين أو المصالح العامة. وتفضي هذه الرذيلة الأخلاقية إلى اتخاذ قراراتٍ تُقدَّم فيها المصالح الفردية على المصالح الجماعية.

ومن أبرز نماذج هذا التضارب قصةُ قابيل، الذي آثر -تحت تأثير التكبر- مصالحه النفسانية على الأمر الإلهي، فأقدم على قتل أخيه. ويُحذِّر الإمام في رسالته إلى مالك الأشتر من أنَّ تكبُّر الحكام يدفعهم إلى استغلال مناصبهم وتجاهل حقوق الناس، فيقول: «أَنْصِفِ الناسَ من نفسك، فإنك إن لم تفعل تكن ظالماً» (الرسالة: ٥٣).

وتكمن استراتيجية الإمام علي (عليه السلام) للخروج من هذه التعارضات في التقوى الإلهية وطلب العدالة. فهذه المقاربة، بإحلالها المعايير الإلهية محلَّ المصالح الشخصية، تُخفِّف من حدَّة التعارضات الداخلية والخارجية. كما يُعدُّ التأكيد على المشورة آليةً للوقاية من اتخاذ قراراتٍ أنانية تؤدّي عادةً إلى تضارب المصالح. وعلى المستوى الكلي، تستطيع المجتمعات التي ترفض الاستعلاء بوصفه عادةً ذميمة، أن تُقلِّل من احتمالية بروز تضارب المصالح من خلال تعزيز روح التعاون والعدالة، وتمضي قُدُماً نحو الارتقاء الأخلاقي.

## النتائج

إنَّ تضارب المصالح، بوصفه ظاهرةً شاملةً في التفاعلات الإنسانية، يمكن أن يُفضي، في حال غياب الإدارة السليمة، إلى الانحراف الأخلاقي، وإضعاف القيم الدينية، وتمزيق الروابط الاجتماعية. وقد سعى هذا البحث إلى تحليل مصاديق تضارب المصالح وبيان خلفيّات بروزه استناداً إلى تعاليم نهج البلاغة، من خلال دراسة سلوك ثلاثة من الشخصيات التاريخية: الزبير بن العوام، وأبي موسى الأشعري، وزياد بن أبيه. وأظهرت النتائج أنَّ تضارب المصالح يتجلى في صورة تعارض المصالح الفردية مع المسؤوليات الاجتماعية، وأنَّ عواقبه على المستويين الفردي والجماعي لا يمكن تداركها.

ففيما يتعلّق بالزبير بن العوام، أدّى التعارض بين المصالح الأخلاقية والمطامع السياسية، تحت وطأة الحرص وحبِّ الجاه والتعلُّق بزينة الدنيا، إلى انحرافه عن مسار الحق. أمّا أبو موسى الأشعري، فقد تحوّل، بسوء استغلاله لمكانته السياسية وغلبة هوى النفس، إلى أداةٍ في يد شبكة السلطة. في حين حوّل زياد بن أبيه، مستنداً إلى الغموض في هويته وسوء الاستغلال الهيكلي، تضاربَ المصالح إلى أزمةٍ أخلاقية-سياسية.

وأظهر تحليل العناصر المكوِّنة لتضارب المصالح، من منفعة شخصية، واتخاذ القرار تحت تأثير النزعات النفسانية، وتعارض الواجبات العامة مع الرغبات الخاصة، والعلاقات الاجتماعية غير السليمة، أنَّ هذه الظاهرة تتجذّر في عوامل داخلية (هوى النفس، وطلب الدنيا، والاستكبار) وخارجية (الشيطان، وشبكات السلطة، والهياكل غير العادلة). وتُؤطر تعاليمُ نهج البلاغة هذه العوامل في

إطار «الابتلاء الإلهي»، حيث يعمل الشيطان وهوى النفس بوصفهما وسيلتين لهذا الابتلاء.

ويُظهر هذا البحث أنَّ تعاليم نهج البلاغة لا تعدُّ تضارب المصالح ضعفاً ذاتياً، بل تراه اختباراً للنمو الأخلاقي. ومع ذلك، ثمة قيودٌ تتمثّل في التركيز على شخصيات تاريخية بعينها، والحاجة إلى دراسات ميدانية لقياس أثر هذه التعاليم في المجتمعات المعاصرة. ويُوصى بأن تتناول الأبحاث المستقبلية دور المؤسسات الرقابية في تحقيق الأمانة وتعزيز التعاليم الأخلاقية المستمدة من نهج البلاغة، وتقديم نماذج تطبيقية للحد من التعارضات في المنظمات والحكم الحديث.

وفي الختام، تؤكّد هذه الدراسة أنَّ نهج البلاغة، بتقديمه إطاراً أخلاقياً-إلهياً، لا يُلهم المجتمعات الإسلامية فحسب، بل كلَّ نظامٍ يسعى إلى الحدِّ من التعارضات وتعزيز روح المسؤولية.

## المصادر


**القرآن الكريم.**

**نهج البلاغة**، (١٣٧٩ش)، ترجمة: دشتي، محمد، الطبعة الأولى، قم: انتشارات مشهور.

إبراهيمي، فرناز؛ شعبان زاده، مهدي، وآخرون (١٤٠٣ش)، «مصاديق تضارب المصالح للمديرين في الشركات التجارية والحلول»، **دراسات الفقه الاقتصادي**، ٦(٥)، صص: ٥٧٣-٥٨٨.

ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله (١٤٠٤ق)، **شرح نهج البلاغة**، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (١٤٠٩ق)، **المصنف**، بيروت: دار الفكر.

ابن أعثم الكوفي، أبو محمد أحمد (١٤١١ق)، **الفتوح**، بيروت: دار الأضواء.

ابن سعد، محمد هاشم بصري (١٤١٠ق)، **الطبقات الكبرى**، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن شاذان النيشابوري، علم الدين فضل (١٣٥٠ش)، **الإيضاح**، طهران: انتشارات جامعة طهران.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (١٤١٢ق)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، بيروت: دار الجيل.

ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (١٤٢٠ق)، **العقد الفريد**، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن عقدة، أحمد بن محمد (١٤٢٤ق)، **كتاب الولاية**، قم: دليل ما.

ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم (١٤١٠ق)، **الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء**، بيروت: دار الأضواء.

باديني، حسن؛ وسياهبيدي كرمانشاهي، سعيد (١٤٠٠ش)، «مصاديق تضارب المصالح في القانون الخاص»، **المجلة الحقوقية للقضاء**، ١١٦(٨٥)، صص: ٢٠٩-٢٣١.

البلاذري، أحمد بن يحيى (١٤١٧ق)، **أنساب الأشراف**، بيروت: دار الفكر.

التميمي الآمدي، عبد الواحد بن محمد (١٣٦٦ش)، **تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم**، قم: مكتب التبليغ الإسلامي.

الجوادي الآملي، عبد الله (١٣٩٧ش)، **تفسير تسنيم**، قم: مركز نشر إسراء.

الحر العاملي، محمد بن الحسن (د.ت)، **جهاد النفس**، وسائل الشيعة، طهران: انتشارات ناس.

دشتي، محمد تقي؛ زنديه، زهراء؛ ومهديفر، محمد (١٤٠٢ش)، «تضارب المصالح في القطاع العام»: الأنواع وأشكال المواجهات القانونية (تحليل فقهي وقانوني)، **بحوث حديثة في القانون الإداري**، ٥(١٦)، صص: ٢٥٥-٢٨٣.

دين برور، حسين (١٣٩٤ش)، **موسوعة نهج البلاغة**، طهران: انتشارات مدرسة.

رجائي، سهيلا (١٣٩٨ش)، تضارب المصالح آفة خطيرة في النظام الصحي، **فصلية الدراسات الاستراتيجية لصنع السياسات**، ٩(٣٠)، صص: ٣٣٥-٣٤٠.

سروش فر، زهرة (١٣٩٩ش)، دراسة الخلفية: «تعريفات وحلول إدارة تضارب المصالح»، **مركز التمكين وحوكمة المجتمع**، مسترجع من الرابط : https://iran-bssc.ir/?p=١٥٤٤٨

سليماني أردستاني، عبد الرحيم (١٣٨٣ش)، «قوم اليهود من الاختيار إلى العنصرية»، **هفت آسمان**، ٦(٢٢)، صص: ١١٣-١٣٤.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد (١٣٨٢ش)، **الأنساب**، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

صادقيان، ناصر؛ مروتي، سهراب؛ حسيني نيا، سيد محمد رضا، وفاضلي كبريا، حامد (١٤٠٣ش)، تضارب المصالح وحلول إدارته مع التركيز على تعاليم نهج البلاغة، فصلية بحوث نهج البلاغة، ١٢(٤٦)، ٥٣-٨٢.

الطبرسي، أبو منصور أحمد بن علي (١٤٠٣ق)، الاحتجاج، مشهد: نشر مرتضى.

الطبرسي، علي بن الحسن (د.ت)، ترجمة مشكاة الأنوار، طهران: عطارد.

الطبري، محمد بن جرير (١٣٨٧ش)، **تاريخ الأمم والملوك**، بيروت: دار التراث.

الطحاوي الحنفي، أحمد بن محمد (١٣٩٩ش)، **شرح معاني الآثار**، بيروت: دار الكتب العلمية.

غفاري، إيمان، وعلي محمد زاده، خليل (١٤٠١ش)، «تضارب المصالح في النظام الصحي الإيراني مع التركيز على المناصب الإدارية والسيادية (دراسة مراجعة)»، **الثقافة وتعزيز الصحة**، ٦(٣)، ٤٧٣-٤٨٠.

غلامبور، علي رضا (١٤٠٢ش)، «تحليل السلوك السياسي لأبي موسى الأشعري بناءً على المراسلات في عهد خلافة الإمام علي»، **بحوث تاريخ التشيع**، ٤(٣)، ٥٣-٧٢.

فلاح سلو كلائي، محمد (١٣٨٤ش)، **سيماء وكلاء الدولة الإسلامية من منظور الإمام علي عليه السلام**، المعرفة، -٩٣.

الكليني، محمد بن يعقوب (١٤٠٧ق)، **الكافي**، طهران: دار الكتب الإسلامية.

الكوفي، محمد بن أشعث (د.ت)، **الجعفريات (الأشعثيات)**، طهران: مكتبة النينوى الحديثة.

المجلسي، محمد باقر (١٤٠٣ق)، **بحار الأنوار**، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

مرتب، يحيى؛ كشاني نيا، وحيد، وآخرون (١٤٠٠ش)، **تضارب المصالح في القطاع العام**، طهران: انتشارات الشفافية والتقدم.

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (١٤٠٩ق)، **مروج الذهب**، قم: دار الهجرة.

المطهري، مرتضى (١٣٥٠ش)، **العدل الإلهي**، طهران: انتشارات صدرا.

المفيد، محمد بن محمد (١٤١٣ق)، **الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة**، قم: مؤتمر الشيخ المفيد.

### المقالات

المقدسي، مطهر بن طاهر (١٤٢٤ق)، **البدء والتاريخ**، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

مكارم الشيرازي، ناصر (١٣٨٦ش)، **رسالة الإمام أمير المؤمنين**، طهران: دار الكتب الإسلامية.

مكارم شيرازي، ناصر، (١٣٨٥ش)، **الأخلاق الإسلامية في نهج البلاغة**، قم: نسل جوان.

منتظري، محمد، بهمني، أكبر، وآخرون (١٣٩٧ش)، نموذج الحوكمة الرشيدة من منظور نهج البلاغة، **فصلية دراسات نموذج التقدم الإيراني الإسلامي**، -(١١)، ١٣٣-١٥٥.

الموسوي الخميني، روح الله (١٣٨٨ش)، **الأربعون حديثاً**، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني.

هاي، كولين (١٣٨٥ش)، **مقدمة في التحليل السياسي**، ترجمة أحمد كل محمدي، طهران: نشر ني.

واثقي بادي، محمد، وبني أسدي دشتابي، صالح (١٤٠١ش)، مكانة مفهوم تضارب المصالح في الحوكمة وصنع السياسات العامة، **فصلية الدراسات الاستراتيجية للسياسات العامة**، ٣(٩)، صص: ١٥٩-١٩٠.

الواقدي، محمد بن عمر (١٤٠٩ق)، المغازي، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

ورام بن أبي فراس، مسعود بن عيسى (١٤١٠ق)، **مجموعة ورام**، قم: المكتبة الفقهية.

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (د.ت)، **تاريخ اليعقوبي**، بيروت: دار صادر.

يوسفي، بوريا، إسماعيلي، سجاد، وآخرون (١٤٠٢ش)، تحديد أنواع تضارب المصالح المختلفة في النظام الدوائي لجمهورية إيران الإسلامية، **مجلة الثقافة وتعزيز الصحة لأكاديمية العلوم الطبية**، ٧(٢)، صص: ٢٧١-٢٧٩.

### المصادر الإنجليزية

Carson, T. L. (١٩٩٤). **Conflicts of Interest**. Journal of Business Ethics, ١٣(٥), ٣٨٧-٤٠٤.

Mclean, C. Assaly, A. & Mackenzie. Jm (٢٠١٣). **Conflict of Interest. In The Professional Practice Handbook for Dictians in Alberta** (pp. ١-١١). College of Dietitians of Alberta.

OECD. (٢٠٠٣b) Recommendation of the Council on Guidelines for Managing Conflict of Interest in the Pubite Service.

Spence, E. (٢٠٠٤). **Conflicts of interest and corruption**. *Australian Journal of Professional and Applied Ethics, 5*(٢), *25–36.* Retrieved from, http://researchoutput.csu.edu.au/R/-?func=dbin-jump-full&object_id=٥٠٨٠٨&local_base=GEN٠١-CSU٠١

Davis. M. & Snead. W. S. (١٩٨٢). **Conflict of Interest [with Commentary]**. Business & Professional Ethics Journal. (٣٢٠-١٧).

دراسات حديثة في نهج البلاغة

سال نهم، شماره یکم، پیاپی ۱۷، پاییز و زمستان ۱۴۰۴ (۲۷-۴۴)

DOI: ۱۰,۳۰٤۷۳/anb.۲۰۲٦,۷٥۳٤۸,۱٤٦۰

«مقاله پژوهشی»

# واکاوی مصادیق تعارض منافع و تبیین زمینه‌های بروز آن با تأکید بر آموزه‌های نهج‌البلاغه

**ناصر صادقیان[۱*]، سهراب مروتی[۲]، سید محمدرضا حسینی‌نیا[۳]**

۱. مربی، گروه معارف اسلامی، دانشگاه پیام نور، تهران، ایران.
۲. استاد، گروه علوم قرآن و حدیث، دانشکده الهیات، دانشگاه ایلام، ایلام، ایران.
۳. دانشیار، گروه علوم قرآن و حدیث، دانشکده الهیات، دانشگاه ایلام، ایلام، ایران.

نویسنده مسئول:
ناصر صادقیان
رایانامه: n.sadeghian@pnu.ac.ir

تاریخ دریافت: ۱۴۰۴/۰۵/۱۰
تاریخ پذیرش: ۱۴۰۵/۰۶/۲۴

## چکیده

نهج‌البلاغه، به‌عنوان گنجینه‌ای از آموزه‌های دینی و اخلاقی و منبعی کلیدی پس از قرآن کریم، ابزاری کارآمد و سودمند برای فهم و مدیریت انواع چالش‌ها، به‌ویژه تعارض منافع، محسوب می‌شود. تعارض منافع به‌عنوان یکی از چالش‌های اساسی در دهه‌های اخیر، باعث بروز فساد و نا عدالتی شده و آسیب‌های جبران‌ناپذیری به افراد، جوامع و نظام‌های حکومتی وارد می‌کند؛ بنابراین سؤال اصلی این است که مصادیق تعارض منافع، از منظر نهج‌البلاغه کدام‌اند و زمینه‌های بروز و مؤلفه‌های مؤثر در ایجاد آن‌ها چیست؟ این نوشتار باهدف شناسایی و تبیین مصادیق تعارض منافع از منظر نهج‌البلاغه، به بررسی زمینه‌های بروز آن در رفتار شخصیت‌های تاریخی اسلام همچون: زبیر بن عوام، عبدالله‌بن قیس، معروف به ابوموسی اشعری و زیادبن ابیه، می‌پردازد. به‌منظور نیل به این هدف، ضمن به‌کارگیری روش توصیفی-تحلیلی، به آموزه‌های علوی استناد شده است. یافته‌های تحقیق نشان می‌دهد که نهج‌البلاغه به‌طور گسترده به مصادیق تعارض منافع پرداخته و سه عامل کلیدی را به عنوان زمینه‌ساز تعارض منافع معرفی می‌کند: آزمون‌های الهی که از طریق وسوسه‌های شیطانی و تمایلات نفسانی (هوای نفس) انسان را در موقعیت انتخاب قرار می‌دهند، دنیاطلبی و فزون‌خواهی فردی که باعث ترجیح منافع شخصی بر منافع عمومی می‌شود و استکبار و خودبرتربینی که مانع پذیرش حق و انجام وظیفه مسئولانه می‌شود. نتایج این پژوهش بیانگر آن است که تعارض منافع پدیده‌ای فراگیر است که انسان‌ها در طول زندگی خود به‌طور مداوم با آن مواجه می‌شوند. نهج‌البلاغه بابیان عوامل شکل‌گیری و زمینه‌های بروز آن، راه‌حل‌هایی برای مدیریت این تعارضات ارائه می‌دهد.

## واژه‌های کلیدی

امام علی، نهج‌البلاغه، تعارض منافع، حکمرانی، مصادیق تعارض منافع.

**استناد به این مقاله:**

صادقیان، ناصر؛ مروتی، سهراب و حسینی‌نیا، سید محمدرضا. (۱۴۰۴). واکاوی مصادیق تعارض منافع و تبیین زمینه‌های بروز آن با تأکید بر آموزه‌های نهج‌البلاغه. *دراسات حديثة في نهج‌البلاغة*، ۹(۱)، ۲۷-۴۴.

(DOI: ۱۰,۳۰٤۷۳/anb.۲۰۲٦,۷٥۳٤۸,۱٤٦۰)

حق انتشار این مستند، متعلق به نویسندگان آن است. ۱۴۰۴ ©. ناشر این مقاله، دانشگاه پیام نور است.

این مقاله تحت گواهی زیر منتشرشده و هر نوع استفاده غیرتجاری از آن مشروط بر استناد صحیح به مقاله و با رعایت شرایط مندرج در آدرس زیر مجاز است.
Creative Commons Attribution-NonCommercial ٤,٠ International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/٤,٠/)